

سياسة تضارب المصالح

Tradomart SV Ltd.

المعلومات القانونية

Tradomart SV Ltd هي شركة تأسست بموجب قوانين سانت فنسنت وجزر غرينادين ورقم تسجيلها هو 23071 2015 IBC ويقع مقرها الرئيسي في شامروك لودج، طريق موراي، كينجستون سانت فنسنت وجزر غرينادين وتقدم خدمات الاستثمار والخدمات المساعدة (المشار إليها فيما يلي باسم "الشركة") لعملائها من خلال منصة التداول. يقر العميل بأن اللغة الرسمية للشركة هي اللغة الإنجليزية.

المقدمة

تقوم الشركة بتزويد جميع عملائها، قبل تقديم أي خدمات استثمار و/أو خدمات إضافية أو أي مزيج منهما، بـ "سياسة تضارب المصالح". يحق للعملاء طلب مزيد من المعلومات حول هذه السياسة. على الرغم من الجهود الجبارة التي تبذلها الشركة، يرجى ملاحظة أن بعض "تضارب المصالح" لا يمكن القضاء عليها معًا، وفي مثل هذه الحالات، اعتمدت الشركة نهجًا شفافًا وعادلًا للكشف عن مثل هذه الحالات بمجرد ظهورها. تقدم الشركة هنا السياسة التي تتبعها من أجل إدارة تضارب المصالح فيما يتعلق بالواجبات التي تدين بها لعملائها.

سياسة تضارب المصالح:

- تحدد الظروف التي تشكل أو قد تؤدي إلى "تضارب المصالح" الذي ينطوي على مخاطر السوق المتمثلة في الأضرار التي لحقت بمصالح عميل واحد أو أكثر؛
- تحدد الإجراءات الواجب اتباعها والتدابير الواجب اعتمادها من أجل إدارة "تضارب المصالح". تحدد هذه السياسة نهج الشركة لتحديد وإدارة "تضارب المصالح" الذي قد ينشأ في سياق أنشطتها التجارية.

نطاق السياسة

تنطبق السياسة على مديرها وموظفيها وأي أشخاص مرتبطين بشكل مباشر أو غير مباشر بالشركة (يُشار إليهم فيما يلي باسم "الأشخاص المرتبطين") وتشير إلى جميع التفاعلات مع جميع العملاء. لغرض تحديد أنواع تضارب المصالح التي قد تنشأ في سياق تقديم خدمات الاستثمار والخدمات الإضافية أو مزيج منهما، والتي قد يضر وجودها بمصالح العميل، تأخذ الشركة في الاعتبار ما إذا كانت الشركة أو الشخص المعني في أي من الحالات التالية - سواء كان ذلك نتيجة لتوفير خدمات الاستثمار أو الخدمات الإضافية أو الأنشطة الاستثمارية أو غير ذلك:

- تتلقى أو ستتلقى الشركة أو الشخص المعني من شخص آخر غير العميل حافزًا فيما يتعلق بالخدمة المقدمة للعميل في شكل أموال أو سلع أو خدمات بخلاف العمولة أو الرسوم القياسية مقابل تلك الخدمة؛
- لدى الشركة أو الشخص المعني حافز مالي أو حافز آخر لصالح مصلحة عميل آخر أو مجموعة من العملاء فوق مصالح العميل؛
- من المحتمل أن تحقق الشركة أو الشخص المعني مكاسب مالية أو تتجنب خسارة مالية على حساب العميل؛
- تشارك الشركة أو الشخص المعني في نفس الأعمال التي يشارك فيها العميل؛
- لدى الشركة أو الشخص المعني مصلحة في نتيجة الخدمة المقدمة للعميل أو المعاملة التي يتم تنفيذها نيابة عن العميل، وهي تختلف عن مصلحة العميل في تلك النتيجة.

الإجراءات والضوابط لإدارة تضارب المصالح

- بشكل عام، تشمل الإجراءات والضوابط التي تتبعها الشركة لإدارة تضارب المصالح التدابير التالية:
- إجراءات فعالة لمنع أو التحكم في تبادل المعلومات بين الأشخاص المعنيين المشاركين في الأنشطة التي تنطوي على مخاطر تضارب المصالح حيث قد يضر تبادل تلك المعلومات مع الإدارة بمصالح عميل واحد أو أكثر؛
 - الإشراف المنفصل على الأشخاص المعنيين الذين تتضمن وظائفهم الرئيسية تنفيذ أنشطة نيابة عن العملاء أو تقديم الخدمات إلى العملاء الذين قد تتعارض مصالحهم، أو الذين يمثلون بخلاف ذلك مصالح مختلفة قد تتعارض، بما في ذلك مصالح الشركة؛
 - تعيين إدارة الامتثال لمراقبة ما ورد أعلاه وتقديم تقرير عنه إلى إدارة الشركة؛
 - تعيين مراجع حسابات داخلي لضمان الحفاظ على الأنظمة والضوابط المناسبة وتقديم التقارير إلى إدارة الشركة؛
 - الجدران الصينية التي تقيد تدفق المعلومات السرية والداخلية داخل الشركة، والفصل المادي بين الإدارات؛
 - سجل هدايا وإغراءات يسجل الالتماس أو العرض أو استلام مزايا معينة. حظر أي مصالح تجارية خارجية لمسؤولي الشركة وموظفيها تتعارض مع مصالح الشركة، ما لم يتم الحصول على موافقة إدارة الشركة؛
 - متطلبات التعامل مع الحساب الشخصي المطبقة على الأشخاص المعنيين فيما يتعلق باستثماراتهم الخاصة؛
 - ترسيخ مبدأ العيون الرباعية في الإشراف على أنشطة الشركة.
 - تتعهد الشركة أيضاً بالمراقبة المستمرة لأنشطة الأعمال للتأكد من أن الضوابط الداخلية مناسبة.

الإفصاح

عندما تصبح الشركة على علم بحالة ينشأ فيها تضارب، ستفصح الشركة عنه للعميل قبل القيام بأعمال استثمارية مع ذلك العميل المحدد، أو إذا كانت الشركة لا تعتقد أن الإفصاح مناسب لإدارة التعارض فقد تفضل الشركة عدم المضي قدماً في المعاملة أو الأمر الذي أدى إلى حدوث التعارض. تحتفظ الشركة بالحق في مراجعة و/أو تعديل سياستها وترتيباتها كلما رأت ذلك مناسباً.